

بانه لا يشترط في هذا العقد خيار الشرط كما لا كونه في الجامع
الكبير وقال فخر الاسلام هو الصحيح اما علي التومنت
بلزوم خيار الشرط فيه كما هو في الجامع المصنف وقال
شمس الامة هو الصحيح فسلم ايضا فتأمل **قوله** فاسد
اتفاقا كما اذا قال اشتريت علي ابني بالخيار اقوله يجانف
هذا ما في الخاتمة رجلا اشترى شيئا فقبضه ثم قال له
البايع بعد ايام انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس ويكون
هذا بمنزلة قوله لك اقالة هذا البيع انتهى ثم قال
اشترى شيئا وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كان له ان
يفسخ البيع **قوله** او علي ابني بالخيار ايا ما اقول يقتضي
قولهم لو حلف لا يكلمه ايا ما يكون علي ثلاثة ان يصح ويصح
اليها تصحيا الكلام العاقل وصوناعن الفايه والافنا
الفرق بينهما **قوله** فلا يوجد البيع مالم يرضيا اقول
لو قال فلم يلزم البيع مالم يرضيا كان اولى فتأمل **قوله**
وان اجاز فيها جاز البيع لزوال المنسد قبل تفرده اقول
هذا عند اهل العراق من اصحابنا فان عندهم ينعقد
فاسدا ابتداء اذا الظاهر دوام الشرط وعند شمس
الائمة وفخر الاسلام والخزاسانيين ينعقد موقوفا
وبالاستقاط قبل الرابع ينعقد صحيحا وهذا الوجه
كما في البرهان وذكر وجهه **قوله** ولا يخرج المبيع
بخيار البايع ويخرج بخيار المشتري الي اخره اقول هذا
الحكم

110 الحكم اذا التزم احدهما بالخيار ولما لو كان الخيار لهما
جمعا فلا يشترط حكم العقد اصلا كما في الخاتمة ثم قال
ولا يكون البيع بشرط الخيار لهما فوات احدهما لزوم البيع
من جانب واحد والاخر على خياره انتهى **قوله** الا في البكر يعني
اذا كانت عذرا فانزال عذرا **قوله** ولا يتقص بدونه
اي بدون علمه اقول هذا اذا التقى بالقول **قوله** وقال
ابو يوسف له المتفق ايضا بدونه اقول محل الاختلاف
في التقى بالقول اما التقى بالنقل كالبيع والعتق
وتواضعه والوطي ودواعيه بشهوة ضمنه فلا خلاف في
جوازه مع غيبة الاخر كما في السراج والبرهان **قوله**
ولانه مسلط عليه من قبله الواو يقتضي معطوفا عليه
وليس وفي بعض المنسوخ لم تثبت وهي سالمة عن الاعتراض
فتأمل **قوله** ولا خيار التعيين ولا خيار العيب اقول نفي
الارث في هذين الخيارين فيه تلو في الفته كلمتهم من ان
الارث جاز في خيار التعيين والعيب فتأمل **قوله**
وشرطه احدهما الغيرها جاز اقول ولا يتقيد باحدهما
بل لكل منهما ان يشترطه لغيره **قوله** فاذا اجتمعا كان
التقص اولى اقول هذا اعلي الاصح وهو راية كتاب
الماذون كما في البرهان **قوله** كذا في الكافي اقول وفي
التبيين مع زيادة ولا فرق بين ان يكون الخيار للبايع
اوله **قوله** يعني اشترى ثوبين علي ان ياخذ